

## كلمة فخامة رئيس المجلس الرئاسي

الدكتور محمد المنفي

أمام الجلسة رفيعة المستوى للدورة الـ 28 لمؤتمر  
أطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير  
المناخ (UNFCCC- COP 28)

بسم الله الرحمن الرحيم

صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات  
العربية المتحدة

أصحاب السعادة رؤساء الدول والحكومات

السيد الأمين العام للأمم المتحدة

الدكتور سلطان أحمد الجابر، رئيس الدورة الـ 28 لمؤتمر  
الأطراف

السيدة اتريشيا إسبينوزا الأمين التنفيذي لاتفاقية الأمم المتحدة  
الإطارية بشأن تغير المناخ

رؤساء الوفود وكبار المسؤولين

السيدات والسادة الكرام

يسعدني أن أخاطب هذا التجمع الدولي الهام، وأن استهل خطابي  
بتقديم الشكر إلى صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان،  
وإلى حكومة وشعب دولة الامارات العربية المتحدة، على هذه  
الاستضافة الكريمة.

ونتمنى أن تكلل هذه الدورة بنجاح باهر يحمي كوكب الأرض  
ويصون مواردها ويخدم مصلحة بلدان العالم كافة.

ندرك أن تغير المناخ له تأثير سلبي محتمل على الاحتياجات  
الأساسية للحياة البشرية مثل الغذاء والماء والطاقة والبيئة النظيفة  
والخضراء والصحة بما في ذلك النظام البيئي الداعم، ونؤكد على  
قلقنا البالغ إزاء الارتفاع المستمر في انبعاثات الغازات الدفيئة  
العالمية ومخاطر المناخ وتأثيراتها على النظم الطبيعية والبشرية  
وفقا للبيانات الواردة في تقرير التقييم السادس الصادر عن الهيئة  
الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ.

كما نعرب عن مخاوفنا الجدية بشأن الآثار الاجتماعية والاقتصادية التي تنتج عن الكوارث والصدمات المناخية المفاجئة والمباغته والتي ألحقت الضرر بالأرواح والممتلكات، ولعل العالم أجمع شاهد بأم عينيه ما فعله إعصار دانييل الذي ضرب شمال شرق ليبيا وبالأخص مدينة درنة حيث جرفت المياه المتدفقة بسرعة عائلات بأكملها ودمرت المنازل والأحياء وألحقت أضرارا واسعة النطاق بالبنية التحتية وتسببت في مقتل ونزوح آلاف الأشخاص.

### السيدات والسادة الكرام

شهدت ليبيا، مثلها مثل أجزاء كثيرة في العالم من تغير المناخ على وجه الخصوص، وبذلك ستقوم بلادي بتطوير مساهمتها المحددة وطنيا في عام 2024 بخفض كثافة انبعاثات الغازات الدفيئة من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 10% بحلول عام 2040 مقارنة بكثافة انبعاثات الناتج المحلي الإجمالي في سنة الأساس 2010 على أساس غير مشروط بالإضافة إلى 20% أخرى على أساس



مشروط يتوقف على تلقي التمويل والدعم المناخي ونقل  
التكنولوجيا وبناء القدرات.

وستركز المساهمات المحددة وطنيا على تحسين مستويات  
المعيشة، وتعزيز الوصول إلى الطاقة النظيفة، والأمن الغذائي، والمائي  
للجميع، وجعل البلاد أكثر مرونة في مواجهة تأثيرات المناخ، فضلا  
عن تمكين ليبيا من المساهمة في هدف التحميل على البيئة.

ونؤكد أيضا على أن وسائل التنفيذ التي التزمت بها الدول الأطراف  
المتقدمة في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق  
باريس مثل التمويل وتطوير التكنولوجيا ونقلها وبناء القدرات، و  
تنفيذ مشاريع خضراء مناسبة لمواجهة آثار تغير المناخ فإننا نتمسك  
بمبدأ الإنصاف والمسؤوليات المشتركة والمتباينة والقدرات الخاصة  
بكل منها، في ضوء الظروف الوطنية المختلفة، من خلال حشد  
التمويل لمشاريع القطاعين العام والخاص، التي تدفع إلى الابتكار  
وتبني القدرة على التكيف مع تغير المناخ وتساعد العالم خلال

القرن المقبل على منع ارتفاع متوسط حرارة الأرض من تجاوز درجتين  
مئويتين فوق المتوسط الذي كان سائدا قبل عصر الصناعة.

ورغم الظروف التي تواجهنا فإننا سنعمل على تقديم إيصال  
مساهماتنا المحددة وطنيا، والتي ستعكس أعلى طموح ممكن،  
بما يتماشى مع قرارات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير  
المناخ، وذلك من خلال تنفيذ مشاريع الطاقة المتجددة الخالية من  
الانبعاثات مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والهيدروجين الأخضر  
والوقود الحيوي و تخضير النفط ويهدف ذلك إلى تحقيق أقصى قدر  
من توليد الطاقة المستدامة وتحسين كفاءتها على المدى الطويل.

يلعب قطاع الزراعة دورا هاما في الانتقال إلى اقتصاد الحياد الصفري  
وبالرغم من أن هذا القطاع لا يساهم بشكل كبير في انبعاثات  
الغازات الدفيئة، إلا أنه يمتلك أيضا قاعدة اقتصادية نظيفة تزخر  
بالموارد والبنية التحتية والخبرة اللازمة لدفع التغيير الضروري.

وبناءً عليه تركّز خطتنا على المساهمة في تحويل الزراعة إلى أنظمة غذائية منخفضة الانبعاثات وقادرة على الصمود، من خلال المشاركة البناءة في تنفيذ مشاريع الزراعة الذكية التي تساعد على التحول إلى نظام زراعي منخفض الانبعاثات ونظام غذائي قادر على الصمود و تعزيز الإدارة المستدامة للغابات من خلال تنفيذ مقررات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ الداعية إلى خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها، والحفاظ على الغابات، وإدارتها المستدامة فضلاً عن تعزيز الحفاظ على التنوع البيولوجي وحماية واستعادة مختلف النظم الإيكولوجية البرية، والساحلية، والبحرية؛

وتأسيساً على ذلك تقوم بلادي ببذل الجهود الحثيثة لأجل جذب الفرص الاستثمارية، والسياحية الداعمة للبيئة، وحمايتها، واستكشاف الفرص الاستثمارية الكامنة باعتبارها نواة المشروعات لبنية أساسية تبني اقتصاداً أخضر مساهماً في تقليل



الانبعاثات وتحقيق مستهدفات رؤية " ليبيا 2040 " ورفع نسبة استهلاك الطاقة المتجددة، وتطوير منظومة المحميات الطبيعية البرية، والبحرية، وإطلاق حملات الاستزراع لملايين الأشجار البرية، وأشجار المانجروف، والشعب المرجانية في مختلف أنحاء ليبيا.

السيد الفاضل رئيس الدورة، السيدات والسادة

اسمحوا لنا بدعوة كافة الأطراف المشاركة في الدورة الـ 28 لمؤتمر الأطراف إلى التمسك بالمبادئ والأسس التي نصت عليها الاتفاقية الأم، إلى جانب توخي الجدية والشفافية لوضع الاعتبار الكافي للنقاط التالية:

مراعاة مبدأ الإنصاف والمسؤوليات المشتركة - لكن المتفاوتة - في ضوء الظروف الوطنية المختلفة بين الأطراف وتنفيذ إجراءات التخفيف من آثار تغير المناخ من خلال تخفيض انبعاثات الغازات الدفينة؛

تعزيز جهود التكيف من خلال تنفيذ الحلول القائمة على الطبيعة، والنهج القائمة على النظم الإيكولوجية، والتنمية الخضراء القادرة على التكيف مع تغير المناخ، مع التركيز على حماية سبل العيش وتلبية الضروريات الأساسية: المياه، والغذاء والطاقة، والصحة البيئية للفئات الضعيفة،

المشاركة الكاملة في دعم الترتيبات الخاصة بتمويل الأنشطة الرامية إلى تجنب، وتقليل، ومعالجة الخسائر، والأضرار المرتبطة بالآثار الضارة لتغير المناخ؛

التعاون من أجل تعزيز نظام اقتصادي دولي داعم، ومفتوح يؤدي إلى النمو الاقتصادي المستدام، والتنمية في جميع الأطراف، خاصة الأطراف من البلدان النامية، مما يمكنهم من معالجة مشاكل تغير المناخ بشكل أفضل.



وينبغي ألا تشكل التدابير المتخذة لمكافحة تغير المناخ، بما في ذلك التدابير الانفرادية، وسيلة للتمييز التعسفي، أو غير المبرر، أو فرض قيود على التجارة الدولية؛

ونؤكد على أهمية تنفيذ القرارات التي سيتم اعتمادها في مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين وذلك بأن تقوم الأطراف المتقدمة بالأخذ بزمam المبادرة الجادة والصادقة، والوفاء بالتزامهم بتوفير الموارد المالية السنوية للدول النامية، وزيادة تمويل المناخ بما يتجاوز هذا الهدف قبل عام 2025؛ وكذلك تحويل الاستثمارات وتوسيع نطاقها نحو البنية التحتية المستدامة القادرة على التكيف مع المناخ والطاقة المتجددة، والطاقة الناشئة منخفضة الكربون، والتقنيات البديلة الخضراء مثل الأجهزة، والمعدات منخفضة الكربون الموفرة للطاقة، وحلول تخزين الطاقة واحتجاز الكربون واستخدامه وتخزينه، وتعزيز أنظمة الاقتصاد الأخضر، والاقتصاد الدائري، والاقتصاد الحيوي.

نتطلع إلى أن يتمكن مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين من التوصل إلى توافق مرضٍ، ومنصف للجميع بشأن الجرد العالمي للانبعاثات، وإبرام ترتيبات ناجحة لإنشاء صندوق للخسائر والأضرار المتعلقة بتغير المناخ.

وفي الختام، تقف ليبيا ثابتة في التزامها بالتصدي لتغير المناخ. وتلتزم بالمشاركة الفعالة في المبادرات العالمية، وفي تبادل الخبرات، والتعلم من أفضل الممارسات في البلدان الأخرى ومصممون على القيام بدورنا في الجهود العالمية للتخفيف من انبعاثات الغازات الدفينة والتكيف مع التغيرات المناخية وحماية رفاهية شعوبنا.

شكرا لكم.

والسلام عليكم ورحمة الله